

تحرك عاجل

محاكمة مدافعين فلسطينيين عن حقوق الإنسان

يواجه المدافعان الفلسطينيان عن حقوق الإنسان فريد الأطرش وعيسى عمرو تهماً، أمام محكمة عسكرية إسرائيلية، على خلفية ممارستهما للحق في حرية التعبير والتجمع؛ وقد يُعاقب كلاهما بفترات بالسجن، إذا ما ثبتت إدانتهم. كما طلب محاميتهما، في جلسة استماع في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، بإسقاط عددٍ من التهم الموجهة بحقهم، ومن ثم، أُرجئت الجلسة حتى 21 ديسمبر/كانون الأول 2016.

قام السكان والنشطاء الفلسطينيون في مدينة الخليل، بالضفة الغربية المحتلة، بتنظيم مسيرة سلمية احتجاجية في 26 فبراير/شباط 2016، بمناسبة مرور 22 عامًا على قيام السلطات الإسرائيلية بإغلاق شارع الشهداء بالبلدة القديمة للمرة الأولى، ونادى المشاركون في المسيرة بإلغاء القيود التمييزية المفروضة على الفلسطينيين داخل المدينة.

وخلال المسيرة، قامت القوات الإسرائيلية بإلقاء قنابل الصوت، وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع صوب المشاركين بالمسيرة. كما اعتقلوا المحامي فريد الأطرش؛ ثم أُحيل لاحقًا، للمثول أمام محكمة عسكرية في قاعدة عوفر العسكرية، القريبة من رام الله، وأسندت له تهمة، تضمنت المشاركة في مظاهرة غير قانونية، والاعتداء على الجنود. وتدعم اللقطات المصورة، أثناء اعتقال فريد الأطرش، روايته التي تفيد بأنه كان يقف بصورة سلمية، حاملاً لافتة أمام جنود إسرائيليين، عندما تعرض للدفع والسحل، وبعد ذلك للاعتقال بصورة عنيفة على أيدي عددٍ من الجنود.

كما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية منسق منظمة "شباب ضد الاستيطان"، عيسى عمرو، في 29 فبراير/شباط 2016، داخل المركز الذي يديره بالخليل. فقد اعتُقل، في بادئ الأمر، للعبه دورًا في مسيرة 26 فبراير/شباط 2016؛ ثم وُجه له في 7 يونيو/حزيران 2016، 18 تهمةً، تتراوح بين "إهانة جندي" و"اعتداء"، كما يعود بعضها إلى عام 2010. وينكر عيسى عمرو هذه التهم، ويزعم كذلك أنه تعرض للضرب مرتين على من قبل عناصر الشرطة الإسرائيلية، بينما كان داخل الحجز؛ فضلاً عن تعرضه للتهديد والمضايقة من أفراد الجيش والشرطة والمستوطنين الإسرائيليين.



وفي جلسة استماع انعقدت في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، طلب محامي عيسى عمرو وفريد الأطرش إسقاط عددٍ من التهم، الموجهة إلى عيسى عمرو، بسبب تقادمها، وأن بعضها يعود إلى ملفات مُغلقة لدى الشرطة. أما عن التهم الموجهة إلى فريد الأطرش، فلم تجري مناقشتها. وطلبت النيابة الحصول على وقت، كي يتسنى لها الرد، ومن ثم، أُرجئت جلسة الاستماع حتى 21 ديسمبر/كانون الأول 2016. وترى منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة إلى كلا المتهمين لا تستند إلى أي أساس، ولا تتعلق سوى بعملهما كمدافعين عن حقوق الإنسان.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إسقاط كافة التهم الموجهة إلى عيسى عمرو وفريد الأطرش، على الفور؛
- دعوة السلطات إلى وضع حدٍ على الفور لما يتعرض له عيسى عمرو، وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من مضايقات؛
- دعوة السلطات إلى إجراء التحقيقات على الفور بشأن مزاعم عيسى عمرو بتعرضه للضرب من قبل الشرطة الإسرائيلية، ومقاضاة المسؤولين عن ذلك، إذا ما عُثر على أدلة كافية تدينهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 20 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

Prime Minister

Benjamin Netanyahu

Office of the Prime Minister

3 Kaplan St, PO Box 187

Kiryat Ben-Gurion

Jerusalem 91950, Israel

Email: pm_eng@pmo.gov.il

Salutation: Dear Prime Minister

Military Judge Advocate General

Brigadier General Sharon Afek

6 David Elazar Street

Hakirya,

Tel Aviv,

Israel

Fax: +972 3 569 4526

Email: Mag@idf.gov.il

Salutation: Dear Judge Advocate General

وتُرسَل نسخ من المناشَدات إلى:

Minister of Defence

Avigdor Liberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street

Hakiryia

Tel Aviv 61909, Israel

Fax: +972 73 323 3300

Email: minister@mod.gov.il

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشَدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشَدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

محاكمة مدافعين فلسطينيين عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

يُذكر أن عيسى عمرو مدافع فلسطيني عن حقوق الإنسان، يشرف على منظمة "شباب ضد الاستيطان"، في الخليل. ويلتزم هو ومنظمته بالأنشطة اللاعنفية لمناهضة المستوطنات غير الشرعية في الخليل، والقيود التمييزية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين داخل المدينة. كما يدأب عيسى عمرو على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المدينة، وتنظيم احتجاجات سلمية، وتوزيع معلومات حول المستوطنات والاحتلال العسكري الإسرائيلي على الزوار والصحفيين والدبلوماسيين. أما فريد الأطرش، فهو محام فلسطيني، ومدافع عن حقوق الإنسان، ورئيس مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بمدينة الخليل، وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان تراقب السلطات الفلسطينية. يمكن مشاهدة مقطع الفيديو الذي يعرض لحظات اعتقاله، أثناء مظاهرة احتجاجية في 26 فبراير/شباط 2016 على:

<https://www.youtube.com/watch?v=JCeeS2C6kWY>

وتُعتبر الخليل، إلى جانب القدس الشرقية، المدينة الفلسطينية الوحيدة في الضفة الغربية التي يقيم فيها المستوطنون الإسرائيليون داخل منطقة وسط المدينة، حيث يقطن نحو 800 مستوطن في أربعة جيوب استيطانية داخل البلدة القديمة في الخليل وبمحاذااتها. كما يقيم أكثر من 7000 مستوطن في مستوطنتين تقعان على أطراف مدينة الخليل، فضلاً عن دخولهم المدينة بانتظام. ويُذكر أن مستوطنًا إسرائيليًا قام بقتل 29 فلسطينيًا بالرصاص، وجرح العشرات في 25 فبراير/شباط 1994، أثناء تأديتهم الصلاة داخل الحرم الإبراهيمي، والذي يُعد مكانًا مقدسه للمسلمون واليهود. وعقب هذه الحادثة، قامت السلطات الإسرائيلية بفرض سلسلة من القيود الصارمة والتمييزية على حركة سكان المدينة من الفلسطينيين، تضمنت إغلاق معظم أجزاء شارع الشهداء - الذي كان فيما سبق المركز التجاري للمدينة - أمام الفلسطينيين، في حين أنه سُمح للمستوطنين الإسرائيليين، وزوارهم بدخوله دون عوائق.

وظلت القيود المفروضة على الحركة قائمة على مر الأعوام الماضية، بالتزامن مع قيام الجيش الإسرائيلي بفرض المزيد من حظر تجول وأوامر الإغلاق لفترات طويلة في بعض الأحيان، ويتضمن ذلك على وجه الخصوص، حينما يقوم الفلسطينيون بمهاجمة الجنود أو المدنيين الإسرائيليين. ويُحظر على الفلسطينيين المرور حتى من بعض شوارع البلدة القديمة، بما في ذلك شارع الشهداء. وجدير بالذكر أنه لا يسري أي من هذه القيود على المستوطنين الإسرائيليين أو زوارهم. هذا ومع تصاعد وتيرة أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ما انفكت السلطات الإسرائيلية تشدد بصورة ملفتة من القيود التعسفية والتمييزية التي تفرضها على حركة الفلسطينيين داخل البلدة القديمة في الخليل وما حولها، معلنةً أجزاء منها "منطقة عسكرية مغلقة".

وبالإضافة إلى ما سبق، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان لوقت طويل حملة من المضايقات من قبل أفراد الجيش والشرطة والمستوطنين الإسرائيليين. فقد تكرر تعرض عيسى عمرو للتهديد والاعتداء البدني في بعض الأحيان من جانب مستوطنين إسرائيليين، عادة في أثناء حضور الجنود الإسرائيليين أو عناصر الشرطة (أنظر:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/11/israel-opt-drop-baseless-charges-against-palestinian-human-rights-defender/>). ويزعم عيسى عمرو أن الجيش الإسرائيلي قد اعتقله عدة مرات، مُكبل

اليدين ومعصوب العينين، ثم احتجزه لبضع ساعات، قبل إطلاق سراحه، إلا أن اعتقاله لم يُسجل رسمياً. كما يزعم عيسى أن الجيش الإسرائيلي يقوم بذلك من قبيل إظهار القوة، الأمر الذي يُراد به استرضاء المستوطنين الإسرائيليين في المدينة.

ويُذكر أن بعض التهم المُوجهة إلى عيسى عمرو، ك"المشاركة في مسيرة دون تصريح"، لا تمثل جرائم معترف بها وفقاً للمعايير الدولية. وتعود إحدى تهم الاعتداء إلى حادثة وقعت أثناء مظاهرة احتجاجية في 20 مارس/آذار 2013، نُظمت بينما كان مُعتقلاً، وبالتالي بينما لم يكن حاضراً بها. فيُظهر شريط فيديو لمسرح الحادثة بوضوح أن رجلاً آخر كان هو المسؤول عن الحادثة، التي كُسرت فيها آلة تصوير لأحد المستوطنين. (انظر الفيديو:

<https://www.youtube.com/watch?v=OVGaQGnM2Bw>). وكانت المظاهرة ذات الطبيعة السلمية قد تصادفت مع زيارة قام بها رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، آنذاك إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث ارتدى المتظاهرون أقمعة تحمل وجه أوباما، وقمصاناً كُتب عليها "يراودني حلم"، مُلوحين بالعلم الفلسطيني؛ إلا أن السلطات اعتبرت هذه الأفعال سياسية، وبالتالي إجرامية.

الاسم: فريد الأطرش وعيسى عمرو

النوع: ذكران

التحرك العاجل رقم: UA 278/16 رقم الوثيقة: MDE 15/5294/2016 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 9 ديسمبر/كانون الأول 2016